

الفروق النحوية بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة: دراسة نحوية صرفية

قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات / جامعة البصرة

أ.م.د. أمل محمد عبد الكريم

الملخص

اعتنى علماء اللغة بالفروق النحوية منذ القدم ومن أهم تلك الفروق هي فروق المشتقات اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وقد احتلت مساحة واسعة في علم النحو حيث تمّ إيضاح اسم الفاعل الذي يدل على الحدث والحدوث واسم المفعول وما دل على من وقع عليه الفعل وطرق صياغة كلا منهما. ويدل اسم الفاعل على الحال والاستقبال وتكون الصفة المشبهة بمعنى الحال فقط، كذلك إنّ من أهم الفروق بينهما تكون في التقديم والتأخير وفي العمل في السبب وما الى ذلك.

الكلمات المفتاحية: اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - الفروق النحوية

Abstract

Linguists have been interested in grammatical differences since ancient times, and the most important of these differences are the differences in derivatives: the active participle, the active participle, and the modal adjective. They have occupied a large area in the science of grammar, where the participle name, which indicates the event and occurrence, the active participle, and what indicates the person to whom the verb occurred, and the methods of formulating each, have been clarified. who are they. The active participle denotes the adverb and the reception, and the similar adjective denotes the adverbial meaning only. Also, one of the most important differences between them is in precedence and delay, and in action in the cause, and so on.

Keywords: active participle - active participle - suspicious adjective - grammatical differences

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد....

فإنَّ علم الفروق النحوية ليس وليد اللحظة، وإنَّما توجهت عناية العلماء به في القديم، وإن كان منشوراً في بطون كتبه، ومنهم من أفردته بالدراسة، ونظراً لأهميته في الكشف عن الفروق بين ما يظن أنه متشابه، جاء البحث ليفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ حيث إنَّهم من المشتقات، ما يظن أنه لا فرق بينها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- 1 - وجود فروق نحوية بين هذه الثلاثة.
- 2 - عناية العلماء بالفروق بين هذه الثلاثة.

أهداف البحث:

- 1 - بيان مفهوم الفروق النحوية.
- 2 - توضيح الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول.
- 3 - إبراز الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

الدراسات السابقة:

بعد للبحث والتقصي في مظان البحث العلمي لا توجد دراسة تتحدث عن الفروق النحوية بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود العديد من الفروق النحوية بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وقد جاء البحث لحل هذه المشكلة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1 - ما مفهوم الفروق النحوية؟
- 2 - ما الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول؟
- 3 - ما الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة؟

منهج البحث:

اتبعت في بحثي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، كالآتي:

المقدمة، وفيها:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

أهداف البحث.

الدراسات السابقة.

مشكلة البحث.

أسئلة البحث.

منهج البحث.

المبحث الأول: مفهوم الفروق النحوية.

المبحث الثاني: الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول.

المبحث الثالث: الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

الخاتمة، وفيها:

النتائج.

التوصيات.

فهرس المصادر المراجع.

المبحث الأول: مفهوم الفروق النحوية:

مفهوم الفروق:

الفرق لغة:

الفرق: التمييز بين الشيئين (ابن فارس، 1979: 4/493)، ومنه سمي الفاروق،

عمر بن الخطاب؛ لأنه فرق به بين الحق والباطل (أبو إسحاق، 1405هـ: 2/348)،.

والتفرق والافتراق سواء، ومنهم من يجعل التفرق بالأبدان، والافتراق في الكلام. يقال: فرقت بين الكلامين فافترقا، وفرقت بين الرجلين فتفرقا (ابن الأثير، 1979: 3/439).

والفرق: خلاف الجمع، وقيل: فرق للصlach فرقا، وفرق للإفساد تفريقاً، والفرق والفرقة والفريق: الطائفة من الشيء المتفرق. والفرقة: طائفة من الناس، والفريق أكثر منه (ابن منظور، 1414هـ: 10/300).

الفرق اصطلاحاً:

عُرّف الفرق بأنّه: «معنى يحصل به الفرق بين الأصل والفرع حتى لا يلحق به في حكمه» (ابن النجار، 1997: 4/320).

كما عُرّف بأنّه: «الفرق إبداء وصف في الأصل ضمّاً إلى المذكور، أو استقلالاً بالتعليل» (القرافي، 1995: 8/3464).

وعُرّف بأنّه: «إبداء وصف في الأصل يصلح أن يكون علة، أو جزء علة. وقبوله فرع امتناع تعليل الحكم الواحد بعلتين» (الصفدي الهندي، 2005: 2/297).

كما عُرّف بأنّه: «إبداء وصف في الأصل يصلح أن يكون علة مستقلة للحكم، أو جزء علة، وهو معدوم في الفرع، سواء كان مناسباً أو شبيهاً إن كانت العلة شبيهة بأن يجمع المستدل بين الأصل والفرع بأمر مشترك بينهما، فيبدي المعترض وصفاً فارقاً بينه وبين الفرع. وقد اشترطوا فيه أمرين:

أحدهما: أن يكون بين الأصل والفرع فرق بوجه من الوجوه، وإلا لكان هو هو، وليس كل ما انفرد به الأصل من الأوصاف يكون مؤثراً مقتضياً للحكم، بل قد يكون ملغى بالاعتبار بغيره، فلا بد أن يكون الوصف الفارق قادحاً.

والثاني: أن يكون قاطعاً للجمع، بأن يكون أخص من الجمع ليقدم عليه، أو مثله ليعارضه» (الزركشي، 1994: 7/379).

مفهوم النحو:

النحو لغة:

النحو: القصد نحو الشيء. نحوت نحوه، أي: قصدت قصده، ولما وضع أبو الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية، فقال للناس انحوا نحو هذا؟ فسمي نحوًا، ويجمع على الأنحاء (الفراهيدي: 3/ 302)، وكل شيء أئمه ويممته، فقد نحوته، ومنه اشتق النحو في الكلام، كأنه قصد الصواب (ابن دريد، 1987: 1/ 575).

قال الفاكهي: «وهو لغة - يطلق على أحد معانٍ: بمعنى القصد، وبمعنى البيان، وبمعنى الجانب، وبمعنى المقدار، وبمعنى المثل، وبمعنى النوع، وبمعنى البعض، وبمعنى القريب، وبمعنى القسم» (الفاكهي، 1993: 51).

النحو اصطلاحاً:

عرف النحو في الاصطلاح بعدة تعريفات، ومن ذلك: النحو هو: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها» (ابن جني: 1/ 35).

كما عرف النحو: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما (الشريف الجرجاني، 1983: 240).

ويعرف النحو في الاصطلاح بأنه علم يعرف به التغيرات، التي تطرأ على آخر الكلمة بسبب تغير العوامل الداخلة عليها (دنقوز، 1959: 1/ 24).

الفروق النحوية:

مساحة واسعة للتعبير عن المعنى، فلا يعبر عن المعنى بعباراة واحدة، ولا بطريقة

واحدة، بل يعبر عنها بعبارات عدة، وبطرق مختلفة، وهذه العبارات لا تؤدي معنى متماثلاً البتة، بل إن كل عبارة تختلف عن معنى العبارة الأخرى، شيئاً من الاختلاف قليلاً أو كثيراً، وإن كانت كلها يجمع بينها إطار عام (بالكي، وسرتيب، 2020: 10). ويمكن تعريف الفروق النحوية بأنها: التمييز بين ما ظاهره التشابه نحوياً من أوجه مختلفة، وإظهار وجه الاختلاف بينها.

المبحث الثاني: الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول

أولاً: مفهوم اسم الفاعل:

عرّفه ابن مالك بأنه: «الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي. وتوازن في الثلاثي المجرد فاعلاً، وفي غيره المضارع مكسور ما قبل الآخر مبدوءاً بميم مضمومة، وربما كسرت في مفعول، أو ضمت عينه، وربما ضمت عين منفعلاً مرفوعاً، وربما استغنى عن فاعل بمفعول وعن مفعول بمفعول فيما له ثلاثي، وفيما لا ثلاثي له وعن مفعول بفاعل ونحوه، أو بمفعول، وعن فاعل بمفعول أو مفعول. وربما خلف فاعل مفعولاً ومفعول فاعلاً» (ابن مالك، 1967: 136).

وعرّفه ابن هشام بأنه: «ما دل على الحدث والحدوث وفاعله» (ابن هشام (أ): 181/3).

قال سيبويه: «اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضارب عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: «هذا» يضرب زيداً الساعة. وكان زيد ضارباً أباًك، فإنها تحدث أيضاً عن اتصال فعل في حال وقوعه. وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان

يضرب أباك، ويوافق زيدا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً» (سيبويه، 1988: 1/164).

ثانياً: مفهوم اسم المفعول:

عرّفه الجرجاني بأنه: «ما دلّ على من وقع عليه الفعل، وهو من الثلاثي على وزن المفعول لفظاً أو تقديراً، ك: مَنْصُور، ومَقُول، ومن الرباعي والمنشعبة مطلقاً تضع موضع حرف المضارعة ميماً مضموماً، وتفتح ما قبل آخره، كَمُدْحَرَج، ومُكْرَم، ومَتَدْحَرَج، ونحو: مُخْتَار ومُحَابِّ، ومُضْطَرِّ، يَصْلُحُ فَاعِلاً وَمَفْعُولاً، بتقدير كسر العين وفتحها» (الجرجاني، 1987: 59).

عرفه الزمخشري بأنه: «هو الجاري على يفعل من فعله، نحو مضروب لأن أصله مفعول، ومكرم ومنطلق به ومستخرج ومدحرج. ويعمل عمل الفعل تقول: زيد مضروب غلامه؛ ومكرم جاره، ومستخرج متاعه، ومدحرج بيده الحجر. وأمره على نحو من أمر اسم الفاعل في إعمال مثناه ومجموعه واشتراط الزمانين والاعتماد» (الزمخشري، 1993: 291).

وعرّفه ابن الأثير: «اسم المفعول: فهو الجاري على «يفعل» من فعله: نحو: مضروب، ومخرج، ومستخرج، ومنطلق به» (ابن الأثير، 1420هـ: 1/505).

واسم المفعول لا يكون أبداً من جميع الأفعال إلا وفي أوله الميم (ابن جني، 1954: 271).

الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول:

هناك عدة فروق بين اسم الفاعل واسم المفعول، كالآتي:

الصياغة:

هناك فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في الصياغة من الفعل المضارع، فعلى الرغم من أن كلاهما يصاغ من المضارع، إلا أن اسم الفاعل يكون بضم الأول،

وكسر ما قبل الآخر، وأما اسم المفعول، فيكون بضم الأول، وفتح ما قبل الآخر، نحو: مُحَصَّن، ومُحَصَّن (أبو حيان، 1998: 2/ 509).

قال المرادي: «فلا فرق بين اسم الفاعل، واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الأخير، وفتحها» (المرادي، 2008: 2/ 871).

وأما اسم الفاعل من الثالث، فيصاغ على وزن فاعل، نحو: ضرب فهو ضارب، وقتل فهو قاتل، وأما اسم المفعول فيصاغ على مفعول، نحو: مضروب ومقتول، من ضرب وقتل (مير شريف، 1987: 11).

الفرق بين اسم الفاعل والمفعول في الدلالة:

اسم الفاعل ما دلّ على حدث، وفاعله جارياً مجرى الفعل في إفادة الحدوث، والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال، فهو يدل على الفعل ومن فعل الفعل (بدر الدين، 2000: 301).

أما اسم المفعول فيدل على الحدث ومن وقع عليه، فمضروب اسم مفعول يدل على الضرب، ومن وقع عليه الضرب، وكذلك مسحوب، ومقتول، ومدفون، وغير ذلك (بدر الدين، 2000: 308)، (ابن هشام (أ): 3/ 196)، (برهان الدين، 1954: 538/1).

إعراب ما بعد اسم الفاعل واسم المفعول:

هناك فرق في إعراب ما يقع بعد اسم الفاعل، واسم المفعول، فاسم الفاعل المشتق له من الفعل يعمل عمل الفعل: كقولك: هذا ضارب زيدا، فضارب ينصب زيدا، كما ينصبه يضرب (السيرافي، 2008: 1/ 258).

واسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له في المعنى نحو «مضروب»، فإنه يعمل عمل ضرب، فيرفع نائب الفاعل فتقول: «زيدٌ مضروبٌ أبوه» (المرادي، 2008: 2/ 860).

المبحث الثاني: الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

أولاً: مفهوم الصفة المشبهة:

وعرّفها الزمخشري بأنّها: «هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنّها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب» (الزمخشري، 1993: 293).

وعرّفها العكبري بأنّها: «وهي كل صفة لا تجري على الفعل مما لا مبالغة فيه، نحو: حسن، وبطل، وشديد، ومشابهتها له في أنّها تثنى وتجمع، وتؤنث، وهي مشتقة كما أنّه مشتق ف (حسن وحسان وحسون وحسنه وحستان وحسانات)، مثل (ضارب وضاربان وضاربون وضاربة وضاربتان وضاربات)، وينقص عن اسم الفاعل أنّه على غير زنة الفعل، فلهذا نقص عن عمله فلا يتقدم معموله عليه» (العكبري، 1995: 1/ 443).

وعرفها ابن مالك بأنّها: «الملاقية فعلاً لازماً، ثابتاً معناه تحقيقاً أو تقديراً قابلة للملابسة والتجرد، والتعريف، والتنكير بلا شرط» (ابن مالك، 1967: 139).

يقول الحملاوي: «تحوّل صيغة فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدّث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تُسمّى صيغ المبالغة، وهي فعّال: بتشديد العين، كأكّال وشرّاب. ومفعال: كمنحار. وفَعُول: كغفور. وفَعِيل: كسميع. وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كحذِر، وقد سُمعت ألقاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فَعِيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكِّير. ومَفْعِيل: بكسر فسكون كمعطير، وفَعْلَة: بضم ففتح، كهَمْزَة، ولمْزَة. وفاعُول: كفاروق. وفَعَال: بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطوَال وكُبّار، بالتشديد أو التخفيف، وبها قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾ [نوح: 22]» (الحملاوي: 62).

ثانياً: الفروق النحوية بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:

الفرق بينهما في الدلالة:

اسم الفاعل يعمل بمعنى الحال والاستقبال، أما الصفة المشبهة فتعمل بمعنى الحال فقط.

قال تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: 18]، دلت على الحال؛ لأنه على حكاية الحال. والمعنى: يسط ذراعيه، بدليل: {وَوَقَّلَبَّهُمْ}، ولم يقل: وقلبتناهم (النجار، 2001: 14/3).

فباسط إخبار عن ماضٍ، وإنما عمل لقصد حكاية الحال الماضية (ابن عقيل، 1400 - 1405 هـ / 2/197).

دلالة الاستقبال:

قال تعالى: ﴿إِلَّا آتِ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: 93]، قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: 185].

فهي دالة على الاستقبال، أي كل فرد سيأتي الرحمن فرداً يوم القيامة، وكل نفس سوف تموت لا محالة (المبرد، 1994: 150/4).

ذا ضارب زيدا غداً (ابن عقيل، 1980: 106/3).

وقال تعالى: ﴿وَلَا أَنَا عَبْدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾، فيما يستقبل (السهيلي، 1992: 143).

قال سيبويه: «اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غداً، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضارب عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: «هذا» يضرب زيدا الساعة. وكان زيد ضارباً أباك، فإنها تحدث أيضاً

عن اتصال فعل في حال وقوعه. وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيدا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً» (سيبويه، 1988: 1/164).

فيعرف دلالة اسم الفاعل على الحاضر والمستقبل من خلال السياق، أو إذا جاء منوناً غير معرف، فيدل على ما يدل عليه المضارع.

الدلالة على الحال:

ذكر العلماء أنّ الصفة المشبهة لا تعمل إلا بشرط أن تكون الحال دون الاستقبال، نحو: مررت برجل حسن وجهه، فالحسن موجود حال مرورك به، ولو قلت: مررت برجل حسن وجهه غدا، لم يجز؛ لأنّ الحسن غير موجود فيه وقت المرور به (ابن الأثير، 1420هـ: 1/515).

قال ابن هشام: «إنّما للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل» (ابن هشام (أ): 3/220).

الدلال على المستقبل:

الأصل إنّ الصفة المشبهة العاملة لا تدل على المستقبل، وهو ما أشار إليه سيبويه بقوله: «ولم تقوم أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنّما ليست في معنى الفعل المضارع، فإنّما شبّهت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنّما تعمل فيما كان من سببها معرّفا بالألف واللام أو نكرة، لا تتجاوز هذا؛ لأنّته ليس بفعل ولا اسم هو في معناه» (سيبويه، 1988: 1/194).

وإنّما تدل على المستقبل عند التقييد بما يدل عليه، نحو الآن والغد.

قال تعالى: ﴿أَنْذَاكُمْ كُنَّا عِظَامًا نَحْرَةً﴾ [النازعات: 11].

فنخرة صفة مشبهة، وهي من نخر العظم أي بلي وصار أجوف تمر به الريح

فيسمع له صوت، وهذا يكون بعد الموت، فهو يدل على الاستقبال.

الدلالة على الماضي:

سبق بيان أن الصفة المشبهة تدل على الحال فقط، وهذا شرط من شروط عملها عمل اسم الفاعل، وقد تدل على الاستقبال بقرينة، وكذلك يجوز أن تدل على الماضي، ولكن إذا قصد بها معنى الحدوث، وحينئذ تحوّل إلى بناء اسم الفاعل، وتستعمل استعماله، نحو: زيد فارح أمس (بدر الدين، 2000: 317).

ودلالة الصفة المشبهة على الزمن الماضي محل خلاف بين العلماء:

القول الأول: قول أبي بكر بن طاهر ذهب إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول: مررت برجل حاضر الابن غدًا (أبو حيان، 1998: 2348 / 5).

فهي تدل على الماضي، والحاضر والمستقبل.

القول الثاني: ذهب السيرافي إلى أنها أبدأ بمعنى الماضي. وهو ظاهر كلام الأخفش، قال: الصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فعل.

القول الثالث: ذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي (أبو حيان: 15 / 11).

واستدلوا على ذلك بأن: «إذا قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال، لا تريد مضياً ولا استقبالاً؛ لأنها لما شبهت باسم الفاعل لم تقو قوته في عملها في الزمانين» (أبو حيان: 15 / 11).

الدلالة على الزمن المطلق:

ذهب الرضا إلى أن الصفة المشبهة لا تدل على الاستمرارية، وإن من ذهب إلى دلالتها على الاستمرارية في جميع الأزمنة يرجع إلى عدم وجود قرينة تحدد الزمن، مما جعله صالحاً لكل زمان ومكان، فليس في لفظ (حسن) إلا إثبات الحسن، ولا دلة

فيه على الاستمرارية والحدوث.

قال الرضا: «والذي أرى: إنَّ الصفة المشبهة، كما إنَّها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست، أيضاً، موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأنَّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى (حسن) في الوضع إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك، ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة، لأنَّك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه» (الأستراباذي: 2004: 3/432).

قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ﴾ [المائدة: 41]

«دل هذا على كثرة سماعهم للكذب وكثرة أكلهم للحرام فهم منغمسون في المعاصي دون رادع أو خشية» (صافي، 1418هـ: 6/357).

قال ابن الأثير: «فهي تدلُّ على معنى ثابت، فإن قصد الحدوث قيل: هو حاسن الآن وغدا، وكذلك: كارم وطائل، ومنه قوله تعالى: وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ».

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: 11]، ﴿وَإِنَّهٗ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: 72].

أخبر سبحانه وتعالى عن صفات الأدميين، فالمراد التنبيه على أنَّها فيه عزيزة وطبيعة مركوزة في نفسه، ولا ارتباط لها بزمن (السامرائي، 2000: 1/215).

قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255]

فالحي القيوم صفة مشبهة، لا تدل على زمن معين، وإنما تدل على الثبوت.

قال ابن عاشور: «والمقصود بوصف الله هنا بالحي إبطال عقيدة المشركين إلهية أصنامهم التي هي جمادات، وكيف يكون مدبر أمور الخلق جماداً، والحي صفة مشبهة

من حيي» (ابن عاشور، 1984: 18/3).

اسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي، بينما الصفة المشبهة تعمل في السبب فقط: قال ابن عقيل: «ولم تعمل أي الصفة المشبهة إلا في السببي⁽¹⁾ نحو: زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي، فلا تقول: زيد حسن عمراً، واسم الفاعل يعمل في السبب والأجنبي، نحو: زيد ضارب غلامه وضارب عمراً» (ابن عقيل، 1980: 143/3).

وقال ابن هشام: «إنَّ معمولة يكون سبباً وأجنيباً نحو: زيد ضارب غلامه وعمراً، ولا يكون معمولها إلا سببياً تقول: زيد حسن وجهه أو الوجه ويمتنع زيد حسن عمراً» (ابن هشام، 1985: 598).

الفرق بينه وبين الصفة المشبهة في التقديم والتأخير:

منصوب اسم الفاعل يجوز أن يتقدم عليه ويتأخر أما القصة المشبهة، فلا يجوز ذلك فيها (ابن هشام، 1985: 598).

فمعمول الصفة المشبهة لا يكون الا مؤخراً عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول: زيد وجهه حسن، وأما معمول اسم الفاعل فيكون مؤخراً عنه ومقدماً عليه تقول: زيد غلامه ضارب، وزيد ضارب غلامه (ابن هشام (ب): 511)؛ وذلك لضعف الصفة لكونها فرعاً عن فرع فإثماً فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه قوي لكونه فرعاً عن أصل (ابن هشام، 1383هـ: 279).

(1) المقصود بالسببي واحد من أمور ثلاثة:

الأول: أن يكون متصلاً بضمير الموصوف، نحو: مررت برجل حسن وجهه.

الثاني: أن يكون متصلاً بها يقوم مقام ضميره، نحو: مررت برجل حسن الوجه؛ لأن أُل قائمة مقام الضمير المضاف إليه.

الثالث: أن يكون مقدرًا معه ضمير الموصوف، نحو: مررت برجل حسن وجهها وجهها منه، ولا يكون أجنيباً لا تقول مررت برجل حسن عمراً. ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، (ابن هشام، 1383هـ: 279).

الفرق بينهما في عدد الحروف والحركات في فعلهما:

اسم الفعل يجري على فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وأمّا الصفة المشبهة فليست كذلك، فضارب ويضرب يتساويان في عدد الحروف، فكلاهما على أربعة أحرف (ابن بابشاذ، 1977: 106 / 3)، أمّا في الصفة المشبهة، حسن، يحسن، فالفعل على أربعة أحرف، أمّا الصفة المشبهة ثلاثة أحرف، فهما يختلفان في عدد الحروف، والحركات (الأستر باذي، 2004: 768 / 2).

وقال ابن يعيش: «الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جري أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف» (ابن يعيش، 2001: 106 / 4).

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في الصياغة:

الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فإنّ اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي (ابن هشام (ب): 511).

الفرق بينهما في العمل في السبب:

هناك فرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل في السبب، فاسم الفاعل يعمل في السبب إذا اتصل به الضمير نصباً وخفضاً، هذا ضارب أبيه، وضارب أباه (الأزهري، 2000: 45 / 2)، أمّا الصفة المشبهة فلا تعمل إلا رفعاً، نحو: هذا حسن وجهه، ولا يجوز: حسن وجهه، إلا في ضرورة الشعر، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر، نحو:

أنعتها إنّي من نعاتها... كوم الذري وادقة سراتها

وذلك بنصب سراتها على أنّها مفعول للصفة المشبهة (ابن مالك، 1990: 96 / 3).

قال سيبويه: «وقد جاء في الشعر حسنةً وَجْهًا، شَبَّهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء؛ لأنَّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأوّل كما أنَّه من سببه بالألف واللام». قال الشَّماخ:

أَمِنْ دِمْتَيْنِ عرس الركب فيهما... بحقل الرُّخامِي قد عفا طَلَلَاهِما
أقامتُ على رَبْعَيْهِما جارَتَا صَفَاءً... كُفَيْتَا الأَعالي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهِما

(سيبويه، 1988: 1/199).

الفرق بينهما في إعراب المنصوب بهما:

هناك فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في المنصوب بهما، فالمنصوب باسم الفاعل مفعول، بينما المنصوب بالصفة المشبهة مشبه بالمفعول، وليس مفعولاً به على الحقيقة (سيبويه، 1988: 2/25).

قال الخليل بن أحمد: «قولهم هذا ضارب زيد تخفض زيدا بإضافة ضارب زيد إليه فإذا أدخلت التنوين على ضارب خالفت الإضافة وصار كالمفعول به فنصبت زيدا بخلاف المضاف وعلى أنه كان مفعولاً تقول من ذلك هذا ضارب زيدا ومكلم محمداً فلما أدخلت التنوين نصبت» (الفراهيدي، 1995: 98).

الفرق بينهما في العطف:

هناك فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في العطف على المخفوض بهما، فالمخفوض باسم الفاعل، فيجوز العطف على لفظه وموضعه، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وعمراً، فيجوز في عمر الجر عطفاً على لفظ زيد، ويجوز النصب عطفاً على محل زيد، فهو في محل نصب (سيبويه، 1988: 1/174)، فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع؛ لأنَّ حرف الجر بمنزلة الجزء من الاسم تارة، وبمنزلة الجزء

من الفعل تارة، فلذلك يجوز الوجهان (ابن بابشاذ، 1977، 2/ 337).

وأما المعطوف على المجرور بالصفة المشبهة، فلا يجوز إلا العطف على لفظه فقط، ولا يجوز على موضعه، فلا يجوز أن يقال: حسن الوجه والعين، بنصب العين.

قال السيرافي: «وإذا قلت: هذا حسن الوجه والعين، لم يصلح أن تنصب العين بإضمار، وحسن العين، كما تقول: هذا ضارب زيد وعمرو، ثم تقول: هذا ضارب زيد وعمراً، على إضمار: وضارب عمراً، فاسم الفاعل يتصرف، ويجري مجرى الفعل، وليس بمنزلة الصفة المشبهة» (السيرافي، 2008: 1/ 445)، (ابن يعيش، 2001: 4/ 107).

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في الفصل:

هناك فرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في الفصل بينه وبين مفعوله، فاسم الفاعل يجوز الفصل بينه وبين مفعوله بالظرف وحرف الجر، وأما الصفة المشبهة فلا يجوز فيها ذلك.

قال ابن يعيش: «ولا يحسن أن تفصل بين «حسن» وما يعمل فيه، فلا تقول: «هو حسن في الدار الوجه، وكريم فيها الأب»، كما تقول: «هذا ضارب في الدار زيدا»، فاسم الفاعل يتصرف، ويجري مجرى الفعل لقوة شبيهه، وجريانه عليه، وهذه الصفات مشبهة باسم الفاعل، والمشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم» (ابن يعيش، 2001: 4/ 107).

الفرق بينهما في التانيث:

اسم الفاعل لا يكون مؤنثاً إلا بالتاء فقط، نحو: مررت بامرأة ضاربة زيد، وأما الصفة المشبهة فتكون مؤنثة بالألف الممدودة والمقصورة، نحو: هند حمراء الوجه، وسكرى الزوج (السخاوي، 1995: 2/ 603).

الخاتمة:

يمكن تعريف الفروق النحوية بأنّها: التمييز بين ما ظاهره التشابه نحويّاً من أوجه مختلفة، وإظهار وجه الاختلاف بينها.

اسم الفاعل: ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله.

اسم المفعول: فهو الجاري على «يفعل» من فعله: نحو: مضروب، ومخرج، ومستخرج، ومنطلق به.

هناك فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في الصياغة من الفعل المضارع، فعلى الرغم من أنّ كلاهما يُصاغ من المضارع، إلا أنّ اسم الفاعل يكون بضم الأول، وكسر ما قبل الآخر، وأمّا اسم المفعول، فيكون بضم الأول، وفتح ما قبل الآخر.

هناك فرق في إعراب ما يقع بعد اسم الفاعل، واسم المفعول، فاسم الفاعل المشتقّ له من الفعل يعمل عمل الفعل: كقولك: هذا ضارب زيداً، فضارب ينصب زيداً، كما ينصبه يضرب، واسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له في المعنى.

الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وإنّما هي مشبهة بها في أنّها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب.

اسم الفاعل يعمل بمعنى الحال والاستقبال، أمّا الصفة المشبهة فتعمل بمعنى الحال فقط.

اسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي، بينما الصفة المشبهة تعمل في السبب فقط.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: 606 هـ). البديع في علم العربية. ابن الأثير. تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. جامعة أم القرى. مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى. 1420 هـ.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية - بيروت. 1399 هـ - 1979 م.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (المتوفى: 469 هـ). شرح المقدمة المحسبة. المحقق: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية - الكويت. الطبعة: الأولى. 1977 م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392 هـ). الخصائص. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ). المنصف. دار إحياء التراث القديم. الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة 1373 هـ - أغسطس سنة 1954 م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321 هـ). جمهرة العرب. تحقيق: رمزي منير العكبري. دار العلم للملايين - بيروت. 1987.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (المتوفى: 1393 هـ). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر - تونس. 1984 هـ.
- ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل. المساعد على تسهيل الفوائد. المحقق: د. محمد كامل بركات. دار الفكر. دمشق - دار المدني. جدة. الطبعة: الأولى. (1400 - 1405 هـ).
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769 هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث - القاهرة. دار مصر للطباعة. سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980 م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. أبو الحسين (المتوفى: 395 هـ) مقاييس اللغة. المحقق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. 1399 هـ - 1979 م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبالي أبو عبد الله جمال الدين (المتوفى: 672 هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. المحقق: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. 1387 هـ - 1967 م.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله. ابن مالك الطائي الجياني. أبو عبد الله. جمال الدين (المتوفى: 672هـ). شرح تسهيل الفوائد. المحقق: د. عبد الرحمن السيد. د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى. 1410هـ - 1990م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. أبو الفضل. جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ). لسان العرب. دار صادر - بيروت. الطبعة: الثالثة. 1414هـ.
- ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: 972هـ). شرح الكوكب المنير. المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. مكتبة العبيكان. الطبعة: الثانية 1418هـ - 1997م.
- ابن هشام (أ). عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف. أبو محمد. جمال الدين (المتوفى: 761هـ) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن هشام (ب)، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف. أبو محمد. جمال الدين. (المتوفى: 761هـ). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. المحقق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف. أبو محمد. جمال الدين (المتوفى: 761هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى. 1383هـ.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف. أبو محمد. جمال الدين. ابن هشام (المتوفى: 761هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. دار الفكر - دمشق. الطبعة: السادسة. 1985م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي. أبو البقاء. موفق الدين الأسدي الموصلي. المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ). شرح المفصل للزمخشري. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى. 1422هـ - 2001م.
- أبو إسحاق، إبراهيم بن إسحاق الحربي (285هـ). غريب الحديث. المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد. جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى. 1405هـ.
- أبو حيان. محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد.

- مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الأولى. 1418 هـ - 1998 م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ). التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. المحقق: د. حسن هنداوي. دار القلم. الطبعة الأولى.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهرى. زين الدين المصري. وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905 هـ) التصريح بمضمون التوضيح في النحو. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى 1421 هـ - 2000 م.
- الأستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني ركن الدين (المتوفى: 715 هـ). شرح الشافية. المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود. مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة: الأولى 1425 هـ - 2004 م.
- بالكى، وسرتيب. دلدار غفور حمدامين، و سعدي سعدون. الفروق النحوية: دراسة في المفهوم والوظيفة والأنواع. مجلة (لغة - كلام)، مج6، ع3، 2020.
- بدر الدين، محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. المحقق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى. 1420 هـ - 2000 م.
- برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن القيم (676 هـ). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي. 1954.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل. الجرجاني الدار (المتوفى: 471 هـ). المفتاح في الصرف. حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد. كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان. مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الأولى (1407 هـ - 1987 م).
- دقنوز، أحمد دقنوز (المتوفى: 855 هـ): شرحان على مراوح الأرواح في علم الصرف. الطبعة الثالثة. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. 1379 هـ - 1959 م.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: 794 هـ). البحر المحيط في أصول الفقه. دار الكتب. الطبعة: الأولى. 1414 هـ - 1994 م.
- الزرخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (538 هـ). مكتبة الهلال. بيروت. 1993.

- السامرائي، د. فاضل صالح. معاني النحو. دار الفكر. الأردن. 2000.
- السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي. أبو الحسن. علم الدين السخاوي (المتوفى: 643 هـ). سفر السعادة وسفير الإفادة. المحقق: د. محمد الدالي. تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق). دار صادر. الطبعة: الثانية. 1415 هـ - 1995 م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (581 هـ). نتائج الفكر في النحو للسهيلي. دار الكتب العلمية. 1992.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء. أبو بشر. الملقب سيبويه (المتوفى: 180 هـ). الكتاب. المحقق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة: الثالثة. 1408 هـ - 1988 م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ). شرح كتاب سيبويه. المحقق: أحمد حسن مهدي. علي سيد علي. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى. 2008 م.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (ت 816 هـ). كتاب التعريفات. دار الكتب العلمية. بيروت. 1983.
- صافي، محمود بن عبد الرحيم (المتوفى: 1376 هـ). الجدول في إعراب القرآن الكريم. دار الرشيد. دمشق - مؤسسة الإيوان. بيروت. الطبعة: الرابعة. 1418 هـ.
- الصبان، محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206 هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. 1417 هـ - 1997 م.
- الصفي الهندي، صفى الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأموي الهندي الشافعي (المتوفى: 715 هـ). الفائق في أصول الفقه. المحقق: محمود نصار. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى. 1426 هـ - 2005 م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616 هـ). اللباب في علل البناء والإعراب. المحقق: د. عبد الإله النبهان. دار الفكر - دمشق. الطبعة: الأولى. 1416 هـ - 1995 م.
- الفاكهي، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 - 972 هـ). شرح كتاب الحدود

- في النحو. المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة - القاهرة. ط2. 1414هـ - 1993م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ). الجمل في النحو. المحقق: د. فخر الدين قباوة. الطبعة: الخامسة. 1416هـ - 1995م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ). العين. تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت 684هـ). نفائس الأصول في شرح المحصول. المحقق: عادل أحمد عبد الموجود. علي محمد معوض. مكتبة نزار مصطفى الباز. الطبعة: الأولى. 1416هـ - 1995م.
- المبرّد، أبو العباس (ت 285هـ). المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م.
- المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: 807هـ). شرح المكودي على الألفية. المحقق: الدكتور عبد الحميد هندراوي. المكتبة العصرية. بيروت - لبنان. 1425هـ - 2005م.
- مير شريف، علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (المتوفى: 816هـ). مبادئ قواعد اللغة العربية. ترجمة: حامد حسين. مكتبة الفيصل. شاهي جامع مسجد ماركيت. اندرقلعة. شيتاغونغ. الطبعة: الأولى. 1408هـ - 1987م.
- النجار، محمد عبد العزيز. ضياء السالك إلى أوضاع المسالك. مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى 1422هـ - 2001م.